العرب
السبت 2021/09/04
السنة 44 العدد 12169

هل يُزيل تخفيف القيود الإسرائيلية عن غزة فتيل التصعيد

القدس - يرى مراقبون أن إعلان إسرائيل رفع القيود الاقتصادية عن قطاع غزة، ينزع فتيل التوتر الأمني والميداني في القطاع المحاصر منذ 15 عاماً.

ويؤكد هؤلاء أن ضغوط الولايات والقوى الإقليمية مثل مصر إلى جانب هشاشة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الذي قد يدفع أي تصعيد إلى انهياره، ساهمت جميعها في رفع تلك القيود ونزع فتيل التوتر.

ويجمع المحللون على أن إسرائيل تنازلت، بفعل تلك الضغوط، عن اشتراطها ربط تقديم تلك التسهيلات للفلسطينيين، بالإفراج عن جنودها المحتجزين لدى حركة حماس.

وأعلنت إسرائيل الأربعاء رفع القيود الإضافية التي فرضتها على غزة، في أعقاب العدوان الأخير.

طلال عوكل

إسرائيل لم تعد صاحبة القرار في ما يتعلق بالشأن الفلسطيني

وأعلن الجيش الإسرائيلي في بيان "توسيع مساحة الصيد البحري في غزة من 12 إلى 15 ميلا بحريا، وإعادة فتح معبر كرم أبوسالم (تجاري) بشكل كامل لإدخال المعدات والبضائع، وزيادة حصة المياه (العذبة) لقطاع غزة بكمية 5 ملايين متر مكعب".

كما أعلن البيان، زيادة حصة العمال الفلسطينيين الذين يعبرون إلى داخل إسرائيل عبر حاجز بيت حانون / إيرز شمالي غزة، بواقع 5 آلاف عامل ليصل إجمالي عدد العمال إلى 7 آلاف.

وفي الأثناء، من المقرر إعادة السماح بتحويل المساعدات المالية القطرية لأكثر من 100 ألف أسرة فقيرة في غزة، بواقع 100 دولار لكل أسرة، بعد توقفها منذ الحرب الإسرائيلية الأخيرة في مايو الماضي.

ويأتي صرف المساعدات المالية، بموجب اتفاق بين دولة قطر والأمم المتحدة، وبتوافق مع كلّ من السلطة الفلسطينية، وحركة حماس التي تسيطر على غزة.

ويعيش في غزة أكثر من مليوني فلسطيني، يعانون أوضاعاً معيشية مُتردية للغاية، جراء حصار إسرائيلي متواصل منذ أن فازت الحركة الإسلامية بالانتخابات التشريعية في 2006.

ويرى طلال عوكل الكاتب والمحلل السياسي، أن إسرائيل لم تعد صاحبة القرار في ما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وأن الولايات المتحدة باتت تتحكم في السياسة الإسرائيلية بهذا الشأن.

ودلّل عوكل على ذلك، بالقول إن مصادقة رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت على التسهيلات للفلسطينيين، جاءت بعد زيارته الأخيرة لواشنطن ولقائه الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي طلب التنازل عن شرط ربط التسهيلات بإطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المحتجزين في غزة.

وترفض إسرائيل السماح بإعادة إعمار ما دمرته الحرب الأخيرة في غزة، وتربط ذلك بإعادة حركة حماس 4 محتجزين إسرائيليين لديها، بينهم جنديان، في حين تتمسك الحركة بإبرام صفقة تبادل للأسرى بمعزل عن أي قضايا أخرى.

واستبعد مراقبون تحقيق اختراق كبير في ملف تبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس، إلا أن استمرار الهدوء في غزة وتخفيف الأزمات الإنسانية قد يخلق بيئة مناسبة لتسريع وتيرة التفاوض.

ووصف هؤلاء ملف التبادل بـ"المعقّد"، في ظل إصرار حركة حماس على الحصول على أعلى ثمن مقابل الإفراج عن الجنود الإسرائيليين، في حين أن تركيبة الحكومة الإسرائيلية غير مُهيأة لدفع هذا الثمن.

والتقدم الوحيد في ملف التبادل هو تنازل إسرائيل عن ربطه بملف التسهيلات الإنسانية لغزة، مما قد يُشكل مدخلاً لإمكانية الخوض بشكل أكبر في تفاصيل مفاوضات التبادل.

وحث التحرك المصري الجديد في ملف التبادل، المدعوم أميركيا، إسرائيل على التخلي عن رهنها تقديم التسهيلات بإطلاق سراح جنودها المحتجزين في غزة

وتشير مصادر سياسية غربية أن القضية الفلسطينية ليست أولوية لدى الإدارة الأميركية حالياً، لذلك طلبت من الإسرائيليين وقف الاستفزازات التي تؤدي إلى المزيد من التوتر سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

وفسّر الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف أنه بالرغم من التسهيلات المُعلن عنها، على أهميتها، فهي ليست لضمان العودة بالأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة على غزة، وأن الأوضاع لا زالت مُرشحة للتصعيد.

ولفت الصواف إلى وجود "مساع مُشتركة (أميركية إسرائيلية مصرية أردنية) لإشراك السلطة الفلسطينية في التفاهمات الجارية حول غزة"، لتعزيز مكانة السلطة الآخذة في التآكل على الصعيد الداخلي.

من يعطل تشكيل الحكومة اللبنانية: عون أم ميقاتي

رئيس الحكومة المكلف بات أقرب للاعتذار منه إلى التأليف

يعكس الاتهام غير المباشر الذي وجهه رئيس الحكومة اللبنانية المكلف نجيب ميقاتي لرئيس الجمهورية ميشال عون بالوقوف وراء تعطيل تشكيل الحكومة، فشل الطرفين في التوصل إلى توافقات تسهّل تشكيل الحكومة اللبنانية العتيدة، ما يعيد لبنان إلى مربع الصفر.

بيروت - دخل الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي في مرحلة تبادل الاتهامات بينهما بشأن تعطيل تشكيل الحكومة اللبنانية العتيدة، بعد التصريحات الإيجابية التي طبعت تعاملهما، فيما تشير مصادر لبنانية إلى أن ميقاتي بات أقرب للاعتذار منه إلى التأليف.

وأصدر المكتب الإعلامي لميقاتي بيانا الخميس أشار فيه إلى أن "البعض مصرّ على تحويل عملية تشكيل الحكومة إلى بازار سياسي وإعلامي مفتوح على شتّى التسريبات والأقاويل والأكاذيب، في محاولة واضحة لإبعاد تهمة التعطيل عنه وإلصاقها بالآخرين، وهذا الأسلوب بات مكشوفا وممنهجا".

وشدد ميقاتي على أن "اعتماد الصيغة المباشرة أحيانا والأساليب الملتوية أحيانا أخرى لتسريب الأخبار المغلوطة لاستدراج رد فعل من الرئيس المكلف أو لاستشراف ما يقوم به لن يجدي نفعا"، مؤكدا أنه "ماض في عملية التشكيل وفق الأسس التي حددها منذ اليوم الأول وبانفتاح وتعاون وتشاور مع رئيس الجمهورية، ويتطلع في المقابل إلى تعاون بناء بعيدا عن الشروط والأساليب التي باتت معروفة".

وأوضح مكتب الرئيس المكلف أن "ميقاتي يجري لقاءات مختلفة لتشكيل الحكومة، ولم يلتزم بأي أمر نهائي مع أحد إلى حين إخراج الصيغة النهائية للحكومة، وكل ما يقال عكس ذلك كلام عار من الصحة جملة وتفصيلا".

ولم يتأخر الرد من مكتب الإعلام في الرئاسة اللبنانية، ليجدد التأكيد على أن "عون لا يريد الثلث الضامن، لا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهو يدعو الجميع إلى وجوب عدم إلصاق تهمة التعطيل بمقام الرئاسة الأولى ولا بشخص الرئيس، للتعمية على أهداف خاصة مضلّلة".

وقال المكتب في بيان إن "هذه التعمية التي باتت هواية شبه يومية لدى محترفيها، بدأت تنقلب عليهم، وقد عرّت الأهداف الحقيقية لأصحابها، وهي تقوم على عدم الرغبة بتأليف حكومة تتولى مجتمعة مهام السلطة التنفيذية، وتاليا عدم القيام بالإصلاحات الضرورية المطلوبة، ورفض مكافحة الفساد وملاحقة المفسدين، وضرب مصداقية الدولة ومؤسساتها، بعدما ثابروا على قضمها وتحويلها مطية لمآربهم، والأخطر من كل ذلك، تجويع اللبنانيين والإمعان في إفقارهم".

> **الخلاف يتركز حول وزيري الداخلية والعدل، حيث يصر ميقاتي على أن يكونا غير متحزبين، فيما يتحفظ عون على الأسماء المقترحة**

وشدد المكتب على أن "المطلوب الآن، ليس فقط التوقّف عن استخدام الثلث الضامن شمّاعة وإلصاق رغبة الحصول عليه من قبل الرئيس عون، إنّما التوقّف عن اعتماد لعبة التذاكي السياسي والخبث الموازي للدهاء، من خلال التغطية على مشاكل داخلية لدى هذا الفريق أو ذاك، بما تنطوي عليه من سوء، وترتب عليه من نتائج تفاقم الوضع الذي يعيشه لبنان، عبر سيل مواقف الاتهام وتحليلات الإدانة للرئيس برغبة الحصول على الثلث الضامن، وكلها باتت بدورها مكشوفة المصدر ومن يقف وراء بثها ونشرها وتعميمها".

وتتهم أوساط رئيس الجمهورية ميقاتي بأنه محاط بتأثيرات في عملية التأليف خاصة الرؤساء السابقين، على رأسهم سعد الحريري الذي اعتذر عن تشكيل الحكومة قبل تكليف ميقاتي.

وفي الآن نفسه تتهم أوساط ميقاتي، ومن خلفه معارضو الرئيس اللبناني وفريقه الذين يتقدمهم صهره رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، بتعطيل البلاد للحصول على الثلث المعطل وبالتالي السيطرة على الحكومة ومصيرها، ورفع سقف المطالب على صعيد الحقائب الوزارية السيادية.

ويتركز الخلاف بالأساس حول تسمية وزيري الداخلية والعدل، حيث يصر ميقاتي على أن يكونا غير تابعين لأي حزب سياسي، فيما يتحفظ عون على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي.

وأفادت مصادر مطلعة بأن "عون يتحفظ على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي، وكذلك الرئيس ميقاتي لديه تحفظ على بعض الأسماء المقترحة من عون"، موضحة أن الخلاف برز عندما اقترح ميقاتي أسماء وزراء مسيحيين غير الأسماء التي اقترحها عون، وهذا ما رفضه الأخير.

اتهامات متبادلة

ويرى مراقبون أن إصرار ميقاتي نابع من أنه يريد أن يشكل حكومة تستطيع إدارة الانتخابات النيابية المقبلة (في 2022)، والتفاوض مع البنك الدولي، فيما عينُ عون ومن ورائه التيار الوطني الحرّ على الانتخابات القادمة التي قد تقوض مكاسبهما السياسية.

ووجّه رؤساء وزراء سابقون، بمن فيهم ميقاتي، تحذيرات للرئيس عون من مغبة التأخير في تسهيل ولادة حكومة لبنانية جديدة.

وحمّل هؤلاء رئيس الجمهورية اللبنانية مسؤولية وضع العراقيل أمام تشكيل حكومة جديدة، تكون مهمتها الأساسية الخروج من الأزمات المتفاقمة السياسية والاقتصادية.

وكان ميقاتي قد صرح بأن مهلته التي حددها لتأليف الحكومة ليست مفتوحة، وقال إنه قبل أن يكون فدائيا أمامه هدف وحيد هو السعي لوضع لبنان على سكة المعالجة والتعافي التي يتوق إليها كل اللبنانيين، من خلال فريق عمل حكومي يخوض معه مغامرة الإنقاذ.

وتقول أوساط سياسية إن ميقاتي تعاطى بانفتاح وإيجابية مع رئيس الجمهورية من أجل التوصل إلى الحكومة المنشودة التي تعبّر عن كل اللبنانيين، وتكون محل ثقة من قبلهم، إلا أن تلك الإيجابية قد لا تتواصل إلى ما لا نهاية.

انسداد التفاوض بين الخرطوم وحركة الحلو لن يستمر طويلا

الخرطوم - غاب الحديث الجاد عن استئناف المفاوضات بين الحركة الشعبية، جناح عبدالعزيز الحلو والسلطة الانتقالية في السودان، كأن كل طرف ارتاح لهذه الصيغة التي تؤثر سلبا على التوجهات العامة لتوفير الأمن وتحقيق السلام الشامل في البلاد، خاصة أن الانسداد لن تقبل به قوى عديدة في الداخل والخارج، حيث يؤدي إلى انهيار ما تم التوصل إليه من تقدم في العملية السياسية برمتها.

ويعقد رئيس البعثة الأممية لدعم عملية الانتقال في السودان (يونيتامس) فولكر بيرتس اجتماعا تشاوريا في الخرطوم الأحد، لمناقشة طرق تنفيذ عمل لجنة وقف إطلاق النار الدائم وآلياتها الفرعية، وفقا لما نصت عليه اتفاقية السلام لتسريع خطوات تكوين جيش موحد في البلاد.

ولا تزال القوات التابعة للحركات المسلحة التي وقعت على اتفاقية السلام تعاني من تداعيات أزمة عدم إتمام الدمج والشروع في الترتيبات الأمنية بصورة عملية، وتتفاقم مع وجود قوات تابعة لحركة الحلو وأخرى تابعة لحركة تحرير السودان يقودها عبدالواحد نور بعيدة عن أطر السلام ما يجعل تحقيقه بصورة شاملة عملية مستحيلة.

وتتابع بعثة "يونيتامس" عملية السلام في السودان بالتنسيق بين قوى مختلفة للتوصل إلى المزيد من الاستقرار الذي يسمح بعودة النازحين واللاجئين وقطع خطوات كبيرة في مسألة التحول الديمقراطي وتعد هدفا لقوى مدنية منخرطة في السلطة وخارجها.

وقد أعادت الحركة الشعبية جناح الحلو قبل أيام التشديد على أهم شرطين أساسيين لنجاح أي مفاوضات مع الخرطوم وتوقيع اتفاق سلام معها، هما فصل الدين عن الدولة وتوحيد الجيوش السودانية، فهناك نحو 11 جيشا تابعا لحركات مسلحة.

وتسيطر الحركة الشعبية على مساحة كبيرة من الأراضي في إقليمي جنوب كردفان والنيل الأزرق في منطقة جنوب السودان، وتمتلك جيشا ضخما، وهي أكثر عددا وقوة من الجناح الذي يقوده مالك عقار ووقع على اتفاقية جوبا للسلام في أكتوبر الماضي كأحد عناصر الجبهة الثورية التي تتشكل من تنظيمات مسلحة وقوى سياسية عديدة.

وهناك حركتان كبيرتان خارج إطار اتفاق جوبا هما الحركة الشعبية، جناح الحلو، وحركة تحرير السودان اللتان عقدتا تفاهمات معا مؤخرا في إطار إعادة ترتيب أوراقهما للضغط على السلطة المركزية وإجبارها لتوقيع اتفاق يضمن تحقيق أهدافهما والحصول على مكاسب لا تقل عن حركات انخرطت في العملية السياسية قبلهما.

وأخفقت الحركة الشعبية التي يقودها الحلو والحكومة في التوصل إلى اتفاق شامل بعد عقد جولات عدة للمفاوضات بإشراف وساطة قامت بها دولة جنوب السودان، وجرى تعليق المحادثات في يونيو الماضي لأجل غير مسمى، على الرغم من التوصل لإعلان مبادئ في مارس الماضي كان يعول على تحويله إلى اتفاق نهائي.

وأشار إعلان المبادئ إلى تمسك الحلو بفصل الدين والهوية عن الدولة، لكن الوفد الحكومي ربط ذلك بسحب عبارتي "حق تقرر المصير" و"الإرادة الحرة"، وهو ما رفضته الحركة الشعبية بما يعني العودة إلى نقطة الصفر، الأمر الذي لن يكون مقبولا من قوى مختلفة، لأنه سوف يقود إلى إعادة الاصطفاف السلبي.

وتعتقد حركة الحلو أنه في حال تم الاتفاق على نظام علماني يكفل الحقوق المتساوية لجميع المواطنين سوف تسقط أسباب المطالبة بحق تقرير المصير الذي تتخوف منه الخرطوم خشية أن ينتهي إلى ما انتهت إليه جنوب السودان حيث نالت استقلالها.

ولا ينحصر الخلاف بين الحلو والسلطة الانتقالية في إشكالية فصل الدين عن الدولة كما هو معلن، فحسب تقديرات البعض من المراقبين هناك عشر نقاط جوهرية يدور حولها الخلاف، تمثل مشكلة عميقة، ولذلك وجد الطرفان في الهروب من التفاوض حلا مؤقتا لحين ترتيب الأوراق استعدادا لما تتمخض عنه الفترة الحالية من تداعيات.

ومن أبرز النقاط ما يتعلق بالشق الأمني، إذ اقترحت الحركة دمج جميع الجهات التي تحمل السلاح في القوات المسلحة، بما فيها قوات الدعم السريع ويرأسها نائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو، كشرط لدمج قوات الحركة، في حين تريد السلطة الانتهاء من ملف الترتيبات الأمنية المتعثر قبل إصلاح الجهاز الأمني.

> **إتمام عملية دمج القوات والشروع في الترتيبات الأمنية أبرز العراقيل التي مازالت تهدد اتفاق السلام الهش في السودان**

وكان حمدان دقلو قد رفض خضوع قوات الدعم السريع إلى إجراءات الدمج وأعلن تحفظه على ضمها للجيش، ما أثار لغطا كبيرا بين الجانبين، لأن عملية توحيد الجيش ودمج قوات الدعم محسومة في وثيقة إعلان المبادئ بين الخرطوم وحركة الحلو.

ومن النقاط الخلافية تسمية الإقليمين (النيل الأزرق وجنوب كردفان) وحدودهما الجغرافية، ومركزية أو لامركزية السلطة القضائية وطبيعة النظام المصرفي، بجانب أن حركة الحلو تريد تقسيم المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين، بينما طالبت الخرطوم بتأجيل البحث في هذه المسألة لحين توقيع اتفاقيات مع جميع الحركات المسلحة.

وما يضاعف من الأزمة الراهنة بين الخرطوم وحركة الحلو، أن قوات الحركة الشعبية بقيادة مالك عقار شرعت فعلا في تنفيذ بند الترتيبات الأمنية بمنطقة "أولو" بالنيل الأزرق، جنوب شرقي البلاد، حيث يعتبر عقار أن اكتمال هذه الخطوة يقود إلى تكوين جيش مهني موحد بعقيدة جديدة لحماية الدستور والسودان.

وأكد وزير الدفاع السوداني ياسين إبراهيم ياسين التزام الحكومة بتنفيذ كل بنود الترتيبات الأمنية، وأن الحكومة الانتقالية وضعت السلام في مقدمة أولوياتها، وتدشين الترتيبات الأمنية في منطقة "أولو" يمثل المرحلة الأولى في هذا الملف، لافتا إلى أن "القوات التي ستدمج ستكون إضافة حقيقية للقوات المسلحة".

وأصدر رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان في يوليو الماضي قرارا بتشكيل اللجنة العليا المشتركة من الحكومة والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا لتنفيذ الترتيبات الأمنية، مهمتها تقديم الدعم اللوجستي وتجميع مقاتلي الحركات المسلحة والإشراف على الدمج والتسريح، وتشكيل لجنة وقف إطلاق النار الدائم.

طريق السلام لايزال طويلا